الأسهم التركية تنتعش في أعقاب نتائج الاستفتاء

انتعشت الأسهم التركية في أول أيام تداولاتها في أعقاب نتائج الاستفتاء على تعديلات الدستور. وسجل مؤشر بورصة إسطنبول BIST 100 ارتفاعا بنسبة 1٪ ليصل إلى مستويات 90850 نقطة. كما ارتفع مؤشر BIST 30 بنحو بلغ 0,8٪ إلى مستويات 111,634 نقطة. من جهة اخرى، سجلت الليرة التركية تعافيا أمام الدولار الأميركي ليبلغ مستويات 3,62 دولارات لتهبط من أعلى مستوياتها في شهر حين بلغت 3,73 دولارات. وأظهرت النتائج الأولية الصادرة عن لجنة الانتخابات، موافقة 51,3٪ على التعديلات الدستورية بينما رفضتها نسبة 48,7٪، ما يمهد الطريق أمام التحول الى نظام رئاسي من شأنه تعزيز صلاحيات الرئيس رجب طيب أردوغان.

استمرار التلاعب به للمرة الثالثة في أقل من شهر

متى تسقط آخر ورقة توت عن المؤشر السعري؟

شريف حمدي

يطل المؤشر السعري لبورصة الكويت برأسه على سطح الأحداث بعد أن شهد المؤشر قفزات هائلة غير مبررة بسبب صفقات وهمية تتم بالتداول على عدد محدود للغاية من أسهم خاملة يندر التداول عليها وتلقى المؤشر السعري لبورصة الكويت ضربة جديدة من الأسهم الخاملة، وذلك باستمرار التلاعب به للمرة الثالثة في أقل من شهر، حيث ارتفع سهم دار الثريا في تعاملات الخميس الماضي بنسبة 26٪ من خلال تداول 10 أسهم فقط.

وكان قد سبق هذا التلاعب بمؤشر أقدم أسواق المنطقة صفقتين شابهما الكثير من الجدل قبل نهاية مارس الماضي وهما صفقتا «استهلاكية» و«إياس» اللتين كان لهما دور بارز في قفزته لمستوى 7 آلاف نقطة لأول مرة منذ نحو عامين.

وجاء التلاعب الجديد بالمؤشر ليكشف مدى هشاشته وضعفه في التعبير عن واقع السوق في الوقت الذي تبدل فيه البورصة الكويتية جلدها بالكامل. وبسبب الثغرات التي يتسلل منها البعض، فإن المؤشر التاريخي للبورصة الكويتية لايزال يتلقى سهام النقد كونه لا يعبر عن السوق بواقعية مقارنة مع المؤشرات الوزنية التي تتسم بالعدالة والقراءة المنطقية لحركة الأسهم المدرجة، فضلا عن أنها تعد الملاذ الآمن للمستثمر عند بناء أو تغيير المراكز الاستثمارية.

ورصدت «الأنباء» حركة المؤشر السعري خلال الربع الأول في أخر 3 سنوات وتبين ما يلي:

• تراجع المؤشر في الربع الأول من 2015 بنسبة 4٪.

• زادت حدة التراجع في الربع الأول من 2016 لتصل إلى 6٪.

• قفز المؤشر لأكثر من 22٪ في الربع الأول من العام الحالي.

وبنظرة تحليلية، يظهر جليا أن هذا الارتفاع مبالغا فيه خاصة ان فورة السوق في يناير الماضي لا يوجد ما يبررها حتى الان، ورغم أن الارتفاعات شملت المؤشرات الوزنية، إلا أن ارتفاعات هذه المؤشرات كانت منطقية، حيث ارتفع كويت 15 بنسبة 6٪ منذ بداية العام، والوزني بنسبة 10٪، في حين قفز «السعري» لأكثر من 22٪، وهي نسبة كبيرة قد يكون للصفقات الوهمية دور فيها.

ومن المنتظر خلال الفترة المقبلة تقسيم السوق إلى المستويات التالية (سوق الأسهم الأول، سوق الأسهم الرئيسي، سوق المزادات)، وذلك وفقا لمعايير عدة وهي: السيولة، القيمة السوقية، الإفصاح والالتزام، السنوات التشغيلية، السعر إلى القيمة الاسمية.

توجهات مستقبلية

وبوجود هذه الأسواق الثلاثة سيكون هناك استحداث مؤشرات وزنية لكل سوق من هذه الأسواق، شبيهة بفكرة مؤشر كويت 15 الذي يعتمد على أكبر 15 شركة كويتية مدرجة من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية، وستكون المؤشرات الوزنية قادرة على قياس الأداء بواقعية دون التأثر بأي مضاربات مثلما يحدث حاليا جراء الاعتماد على المؤشر السعري الذي تتحكم فيه توجهاته حفنة من الدنانير، وبالتالي فإن توجه بورصة الكويت إلغاء المؤشرات السعرية على ان تحل المؤشرات الوزنية عوضا عنها، وهو الأمر الذي يساعد البورصة في إطلاق صناديق لتداول تلك المؤشرات.

خلل المؤشر السعري

ورصدت «الأنباء» أوجه الخلل التي تعتري المؤشر السعري وأبرزها ما يلي:

1 ـ اعتماد صفقات بناء على طلبات لم تنفذ، فما حدث مع سهم «الاستهلاكية» هو اعتماد طلبات تم ادخالها على مدار 7 جلسات غير متتالية رفعت السهم بالحد الأعلى، ورغم عدم تنفيذ هذه الصفقات، إلا أنه عند إتمام صفقة على السهم ارتفع بمقدار 35 فلسا تمثل 70٪ دفعة واحدة، علما بأن السهم من المفترض أن أقصى ارتفاع له في جلسة واحدة هو 2,5 فلس، كونه كان قبل إتمام هذه الصفقة عند 50 فلسا.

2 ـ احتساب الاغلاق كسعر آخر صفقة دون ضوابط لعدد الاسهم او قيمة الصفقة كشروط لاحتسابها

3 ـ عدم وجود اي شروط لاحتساب بناءا على متوسطات حتى لو سعرية فقط لتعاملات السهم طوال الجلسة

طريقة حساب الإغلاق على طلبات وهمية أبرز أوجه الخلل

استحداث مؤشرات وزنية للأسواق الثلاثة الجديدة يزيح «السعري» من المشهد

آلية قاطع الدائرة.. تحد من تقلبات الأسعار والحركة غير الاعتيادية

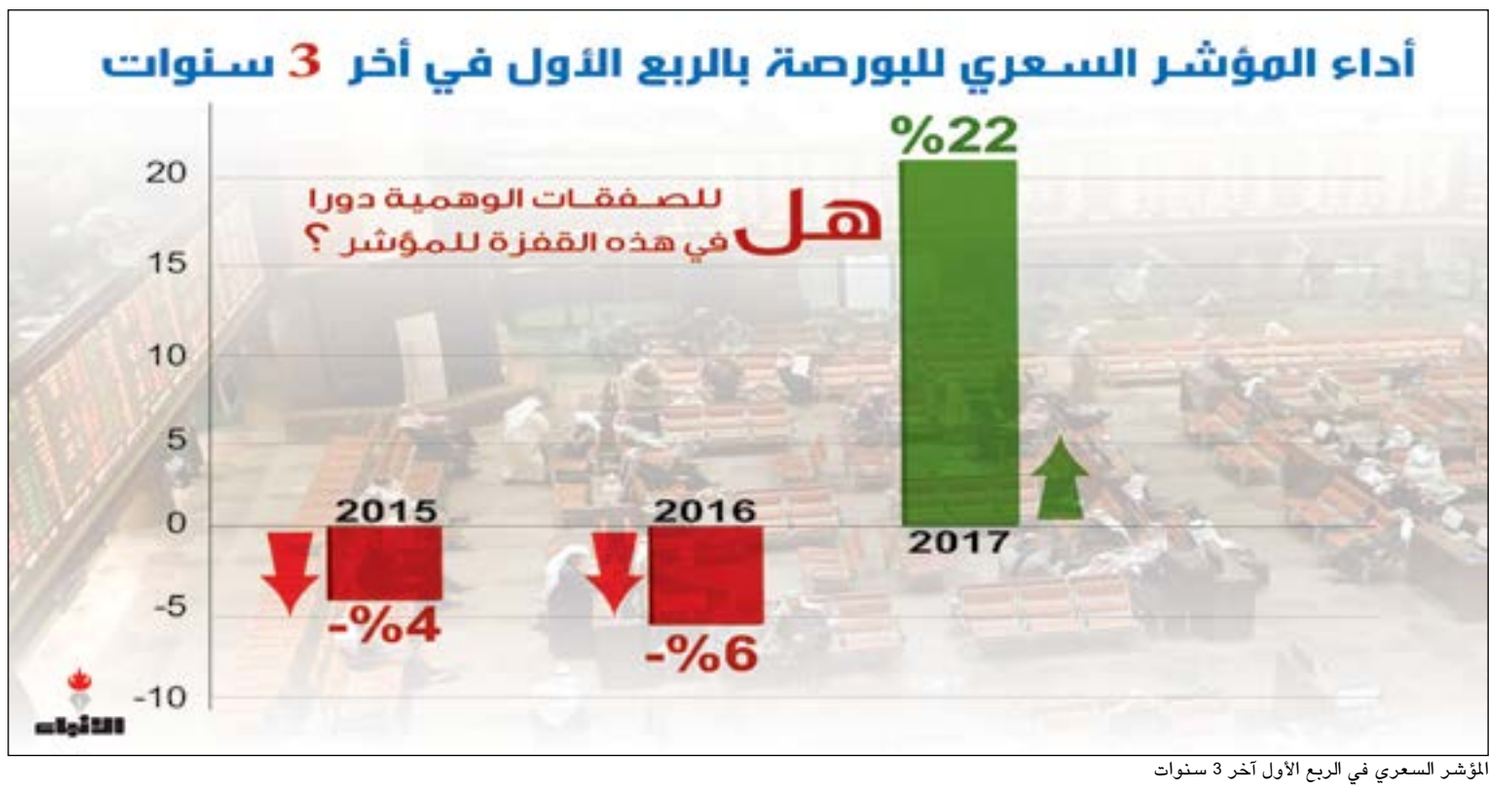

المؤشر السعري في الربع الأول آخر 3 سنوات

معالجة الخلل

تسعى بورصة الكويت للسيطرة على تقلبات الأسعار والحركة غير الاعتيادية سواء للمؤشرات أو الأسهم، وذلك من خلال استحداث آليتين هما:

● آلية قاطع الدائرة للأسهم بنظام ديناميكي يسمح بتحرك السهم.

● استحداث مؤشرات وزنية جديدة.

مؤشرات أسواق المنطقة

وبالنظر لأسواق المنطقة فيما يخص بعض التطبيقات لمؤشرات اسواق اقليمية تحد من التلاعب بمؤشراتها السعرية لتفادي الاغلاقات الوهمية:

ـ سوق أبوظبي يضع الطلبات والعروض لاخر 20 دقيقة ضمن احتساب سعر الاغلاق.

ـ يضع مؤشر تاسي بالسوق السعودي في اعتباره قيمة الصفقة الاخيرة لاحتسابها ويتم احتساب المؤشر على القيمة السوقية للاسهم الحرة التداول فقط.

ـ المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية وهي 4 مؤشرات اثنتين منها مؤشرات وزنية والمؤشرين الاخرين احدهما سعري EGX70 بشروط اغلاق تعتمد الحد الادنى للقيمة والحجم والاخر EGX100 يعتمد في قياسه على المؤشر الوزني الرئيسي EGX 30 اضافة الى EGX 70.

توقعات بنمو الأرباح السنوية 10٪ إلى 315 مليوناً في 2017

«هيرمس» توصي بشراء سهم «وطني».. 784 فلساً سعر مستهدف

أحمد موسى

أوصت ابحاث المجموعة المالية هيرمس بشراء سهم بنك الكويت الوطني وحددت السعر المستهدف للسهم عند 784 فلسا بزيادة 13,6٪ محتملة عن متوسط سعر السهم البالغ 690 فلسا وذلك في اطار تعقيبه على النتائج المالية للبنك بنهاية الربع الاول من العام الحالي.

وفي تعليقها على النتائج المالية، اكدت هيرمس على ان نمو محفظة القروض بالبنك اثر ايجابا على زيادة معدل ايرادات الفائدة وهما العاملان الرئيسيان لزيادة ارباح البنك التي وصلت الى 85 مليون دينار، وهو ما يؤكد ان غالبية الارباح جاءت من انشطة تشغيلية. وعلى اساس النتائج ربع السنوية، توقع التقرير ان يصل صافي ارباح وطني بنهاية العام الحالي 2017 الى 315 مليون دينار بزيادة تصل الى 11٪ مقارنة بنتائج العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر الماضي وتوقع التقرير ان يصل اجمالي ايرادات فوائد البنك الى 802 مليون دينار على ان يصل الربح التشغيلي الى 524 مليون دينار.

واكد التقرير ان هناك العديد من العوامل التي تدعم نموذج عمل البنك والمتمثلة في كونه اكبر البنوك الكويتية وفي صدارة تلك العوامل زيادة الانفاق الحكومي في اطار خطة التنمية الاقتصادية 2035 اضافة الى الاستقرار في اداء فروعه الخارجية بعد انتهاء صدمة التعويم في مصر.

اما على صعيد التحديات فقد حدد التقرير نوعين من التحديات الاول تركز في التمويل على الشركات بنسب اكبر مقارنة بباقي القطاع المصرفي اضافة الى امكانية انخفاض مستويات السيولة في دول الخليج بشكل عام في حال انخفضت اسعار النفط.

الخميس المقبل اختيار العضو المنتدب

بدر السعد يودّع العاملين بالهيئة العامة للاستثمار

بعث العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بدر السعد برسالة وداع إلى العاملين بالهيئة بمناسبة انتهاء فترة عمله عضوا منتدبا للهيئة اعتبارا من غد الأربعاء.

وأضاف السعد في رسالته انه على مدى 14 عاما قضاها عضوا منتدبا للهيئة قدم خلالها رؤية مستقبلية للهيئة للسنوات العشر القادمة.

وأشار الى ان فترة عمله مرت الهيئة بالعديد من التحديات منها الازمة المالية العالمية في 2008 التي اعتبرت الاسوأ منذ فترة الكساد العظيم، مشيرا الى ان الهيئة استطاعت تحقيق العديد من الأهداف والطموحات من إعادة بناء صندوق الأجيال القادمة لتصبح الهيئة واحدة من أكبر الصناديق السيادية في العالم.

وقال السعد انه يغادر الهيئة كمن يغادر بيته الذي عاش به أجمل أيام حياته، وشكر السعد العاملين بالهيئة على الدعم الذي قدموه، متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

بدر السعد

14 عاماً قضاها السعد عضواً منتدباً للهيئة

ويذكر ان يوم الخميس المقبل سيشهد اجتماع مجلس ادارة الهيئة لاختيار تشكيلته الجديدة لمدة 4 سنوات وتعيين فاروق بستكي عضوا منتدبا جديدا للهيئة.

وكان المرسوم رقم 51 لسنة 2017 قضى بتعيين بدر محمد السعد وفاروق علي بستكي واحمد يوسف الصقر وبدر عبد المحسن الجيعان واحمد محمد العيبان في مجلس الادارة، وذلك لمدة 4 سنوات اعتبارا من 20 ابريل المقبل.

وينص قانون انشاء الهيئة على ان يكون مجلس إدارتها برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير النفط ووكيل وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي وخمسة أعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين في مختلف مجالات الاستثمار يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة تعيينهم، على أن يكون من بينهم ثلاثة على الأقل من لا يتولون أي وظيفة عامة.

* شغل بدر السعد منصب العضو المنتدب للهيئة منذ 10 ديسمبر 2003.

* قبل تعيينه في منصب العضو المنتدب للهيئة شغل منصب العضو المنتدب لشركة المركز المالي الكويتي (المركز).

* عضو سابق في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية.

* عضو في المجلس الاستشاري للصندوق الروسي للاستثمار المباشر (RDIF) وعضو المجلس الاستشاري العالمي لبنك أوف أميركا.

* رئيس المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF).

* السعد حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة الكويت مع تخصص في المحاسبة.

الاستثمار بقطاع التعليم الكويتي.. فرص واعدة ونمو متوقع

مصطفى صالح

نشرت شركة Alpen Capital تقريرا عن فرص النمو في قطاع التعليم في دول الخليج واكدت على ان الاستثمار بالقطاع التعليمي بالكويت يحقق عوائد ايجابية مثله مثل باقي دول الخليج ولكنه يأتي في صدارتها في ظل وجود برنامج تطوير التعليم (2011ـ 2019) لعشرة اعوام والذي انطلق منذ 6 أعوام

اكد التقرير ان الانفاق الحكومي على «التعليمي» يشهد نموا حيث وصل الى 9 مليارات دولار بنهاية 2014 وهو ما يعطي فرصة اكبر لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية التي يمكن لها ان تستفيد من حجم الاستثمار الحكومي الضخم.

اشار التقرير الى ان دول الخليج تنفق 50 مليار دولار على مشاريع التعليم التنموية، وذلك من خلال أكثر من 500 مشروع تعليمي، ستحتضن منها الإمارات وحدها أكثر من 200 مدرسة و300 الف طالب بحلول 2020، وفقا لنتائج تقرير صدر مؤخرا عن شركة ألبن كابيتال للدراسات المتخصصة.

تشهد اعداد الطلاب نموا متزايدا بجميع المراحل التعليمية بمتوسط زيادة سنوية مركبة يصل الى 3,7٪ وذلك برصد الفترة 2009 ـ 2014 وان اكبر معدلات النمو يأتي بقطاع التعليم العالي والجامعي بنسبة نمو سنوي 9,5٪.

تزداد اعداد الطلبة الملتحقة بالمدارس الخاصة والدولية على وجه التحديد مقارنة بالمدارس الحكومية حيث يصل معدل نمو الالتحاق بالمدارس الخاصة الى 5,4٪ مقارنة بزيادة الالتحاق بالمدارس الحكومية بمعدل نمو سنوي 1,1٪ فقط.

وعلى مستوى دول الخليج عاد التقرير ليؤكد ان فرص النمو بالقطاع تسمح باجتذاب العديد من الاستثمارات متوقعا ان يرتفع العدد الاجمالي للطلاب بدول مجلس التعاون الخليجي من 12,6 مليون طالب في 2015 الى 15 مليون طالب بنهاية العام 2020 بنسبة نمو 3,6٪ سنويا.

حدد التقرير مجموعة من العوامل الايجابية المحفزة للاستثمار بقطاع التعليم بالكويت ودول الخليج وفي مقدمتها النمو السكاني المتوقع ان يصل باجمالي عدد سكان دول الخليج الى 60 مليون نسمة بنهاية 2020 وتركز فئة السكان عمريا اقل من 25 عاما وما تتميز به الاسر الخليجية من مستوى دخل مرتفع اضافة الى التركيز على اهمية التعليم وخاصة التعليم الاجنبي في المجتمعات الخليجية بالسنوات الاخيرة واكد التقرير على ان القطاع الخاص يكتسب دعما من الحكومة ومشروعات التنمية في جميع القطاعات ومنها التعليم في الوقت الذي تزداد فيه المشروعات التعليمية الحكومية وانفاقها على التعليم.

وعن ابرز التحديات التي تواجه الاستثمار في القطاع اكد التقرير على وجود 3 تحديات رئيسية اولها ندرة المعلمين ذوي الكفاءات بالمجتمعات الخليجية وثاني تلك التحديات الأسعار المرتفعة للأراضي والتكلفة المرتفعة لاعمال المقاولات والتي تتفرع من التكلفة الاولى لانشاء مشروع تعليمي واخيرا المنافسة مع مقدمي الخدمات التعليمية من خارج دول الخليج.